المجلد الثالث
العدد السادس
سبتمبر 2025

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.82

تقييم فاعلية القانون الفلسطيني في مكافحة الجرائم الالكترونية (القرار بقانون رقم 10 لسنة 2018م بشأن الجرائم الإلكترونية)

الباحثة بيسان يوسف أبو فارة
كلية الحقوق والإدارة العامة/ جامعة بيرزيت / فلسطين

https://www.doi.org/10.58987/dujhss.v3i6.08

تاريخ الاستلام: 2025/05/30 ؛ **تاريخ القبول:** 2025/07/16 ؛ **تاريخ النشر:** 2025/09/01

المستخلص

هدف هذا البحث إلى تقييم فاعلية قانون الجرائم الإلكترونية الفلسطيني في التصدي للجرائم الإلكترونية في فلسطين، وقد اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي. وشمل مجتمع البحث الكادر الأكاديمي في كلية الحقوق والإدارة العامة بجامعة بيرزيت، إلى جانب طلبة السنة الثالثة والرابعة في الكلية، وتم اختيار عينة مكونة من (101) مشاركا. وكشفت نتائج التحليل عن عدد من النتائج؛ إذ بلغ المتوسط الحسابي لتقدير فاعلية الجوانب التشريعية للقانون (2.16) وهي قيمة متوسطة، وبلغ المتوسط الحسابي لتقدير فاعلية الجوانب الإجرائية والتنفيذية (1.94) وهي قيمة متوسطة، وبلغ المتوسط الحسابي لتقدير فاعلية الجوانب القضائية (2.06) وهي قيمة متوسطة، وبلغ المتوسط الحسابي لتقدير فاعلية جوانب حماية الحقوق والحريات (2.02) وهي قيمة متوسطة أيضا. وقد تم التعرف على التحديات القانونية والمؤسسية وهي موجودة بتقدير مرتفع، ومن أهمها صعوبة تفسير وتطبيق الأحكام القانونية الخاصة بالجرائم الإلكترونية (87.0%)، وغياب استراتيجية وطنية شاملة لتطبيق القانون (86.7%). كما أظهرت النتائج وجود فجوات تشريعية (وهي موجودة بتقدير مرتفع أيضا) وتمثلت في استخدام مصطلحات قانونية غير محددة بدقة (87.7%)، وغموض في الصياغة القانونية يؤدي إلى تباين في التفسيرات (86.7%). وفي ضوء هذه النتائج، تمت التوصية بإعادة صياغة القانون بما يتماشى مع التطورات التكنولوجية المتسارعة، وتحسين وضوح وشمولية نصوصه، وتنظيم ورش عمل يقودها خبراء قانونيون وتقنيون لتطوير اللغة التشريعية وتعزيز الاتساق القانوني.

كلمات مفتاحية: قانون الجرائم الإلكترونية، الفاعلية التشريعية، التحديات القانونية، فلسطين.

Abstract:

This study aimed to assess the effectiveness of the Palestinian Cybercrime Law in addressing cybercrime in Palestine. The research adopted a descriptive analytical approach. The study population consisted of academic staff at the Faculty of Law and Public Administration at Birzeit University, in addition to third- and fourth-year students. A sample of 101 participants was selected. The analysis revealed several findings; The mean score for the perceived effectiveness

المجلد الثالث
العدد السادس
سبتمبر 2025

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.82

of the legislative aspects of the law was (2.16), indicating a moderate level. The procedural and executive aspects scored a mean of (1.94), also reflecting a moderate level of effectiveness. The judicial aspects received a mean score of (2.06), while the protection of rights and freedoms was rated at (2.02)— indicating moderate effectiveness as well. The study identified significant legal and institutional challenges, rated highly by participants. These included difficulties in interpreting and applying cybercrime-related legal provisions (87.0%) and the absence of a comprehensive national strategy for implementation (86.7%). The findings also pointed to critical legislative gaps, such as the use of imprecise legal terminology (87.7%) and vague drafting that leads to inconsistent interpretations (86.7%). In light of these results, the study recommends revising the law to align with rapid technological developments, improving the clarity and comprehensiveness of its provisions, and organizing expert-led workshops to refine legislative language and promote legal coherence.
Keywords: Cybercrime Law, Legislative Effectiveness, Legal Challenges, Palestine.

مقدمة:

أحدثت الثورة الرقمية تحولات جوهرية في المجتمعات المعاصرة، وأسهمت في إعادة تشكيل أساليب التواصل والمعاملات والأنشطة القانونية والاقتصادية والإدارية وغيرها، غير أن هذا التقدم التكنولوجي صاحبه اتساع في ممارسة الجرائم الإلكترونية التي باتت تشكل تهديدا متناميا للحقوق الفردية والأمن الوطني والسيادة الرقمية.

وفي ظل هذا الواقع المتغير ، أصبحت مواجهة ومكافحة الجرائم الإلكترونية إحدى الأولويات التشريعية والتنفيذية على المستوى الدولي وعلى المستوى الوطني، وبرزت الحاجة الملحة إلى تقييم فاعلية المنظومات القانونية في مواكبة هذا النوع المستحدث والمعقد من الجرائم الإلكترونية

وتعد الجرائم الإلكترونية من الجرائم المستحدثة التي ارتبط ظهورها بتطور التكنولوجيا الحديثة، وهو ما يجعل تعريفها متغيرا بتغير الوسائل الإلكترونية وتقدم الزمن، ويعود ذلك إلى الطبيعة المتجددة لهذه الجرائم واعتمادها على بيئة رقمية متطورة باستمرار. وتعرف الجرائم الإلكترونية بأنها جميع الأفعال غير المشروعة التي ترتكب باستخدام الحاسوب، سواء كان هذا الجهاز هو الهدف من الجريمة أو مجرد وسيلة لتنفيذها، كما يمكن اعتبارها جرائم ترتكب من خلال أنظمة أو شبكات حاسوبية، وتشمل جميع الأفعال التي تتم في بيئة إلكترونية رقمية (أبو زيتون والقضاة، 2023).

ورغم غياب تعريف موحد للجريمة الإلكترونية في القوانين الوطنية والدولية، فقد حاول بعض فقهاء القانون وضع تعريفات توضح المعنى المقصود، فهناك من يعرف الجريمة الإلكترونية بأنها كل فعل غير مشروع يتم ارتكابه باستخدام الحاسوب أو الإنترنت أو أي وسيلة إلكترونية، ويستهدف الأشخاص أو الممتلكات أو الأنظمة المعلوماتية، وينطوي على اعتداء على البيانات أو انتهاك للخصوصية أو الاحتيال أو التخريب أو الابتزاز (العازمي، 2024).

المجلد الثالث
العدد السادس
سبتمبر 2025

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.82

وقد شهدت فلسطين في السنوات الأخيرة تصاعدا واضحا في أنماط الجرائم الإلكترونية، سواء تلك الموجهة ضد الأفراد أو ضد المؤسسات العامة والخاصة، وذلك نتيجة الانتشار الواسع لاستخدام الوسائط الرقمية ووسائل الاتصال الحديثة. وقد دفع هذا الواقع الى إصدار قانون الجرائم الإلكترونية رقم (10) لسنة 2018 بهدف ضبط هذه الظاهرة والحد من آثارها السلبية (صبرة،2020). وفي البيئة الفلسطينية، يفرض هذا التحدي أبعادا مركبة نظرا لخصوصية البيئة القانونية والمؤسساتية، وطبيعة التحديات السياسية والاقتصادية التي تعاني منها الدولة، فضلا عن النمو المتزايد لاستخدام الفضاء الرقمي في مختلف المجالات. وقد جاء القانون الفلسطيني في محاولة واضحة لتنظيم هذا المجال من خلال وضع الأطر القانونية لمكافحة الجرائم الإلكترونية، غير أن تساؤلات جوهرية لا تزال مطروحة بشأن مدى فاعلية هذا القانون من حيث الشمولية، والمواءمة، والكفاءة في التطبيق، والحماية القانونية المتوازنة ، خاصة في ظل تنامي هذه الجرائم وتطورها التكنولوجي المستمر (حمارشة، 2023).

المبحث الأول: الإطار العام للبحث:

أولا: إشكالية البحث:

شهد العالم في العقود الأخيرة تحولا نوعيا في طبيعة الجريمة، حيث برزت الجرائم الإلكترونية كأحد أخطر التحديات التي تهدد الأمن الوطني والمجتمعي والاقتصادي، نظرا لامتدادها السريع وحدودها العابرة للدول، فضلا عن تطورها المستمر وتعقيد وسائل ارتكابها. وقد بات من الضروري أن تمتلك الدول، ومنها فلسطين، أطرا قانونية واضحة ومتكاملة لمكافحة هذا النوع من الجرائم.

وعلى الرغم من إصدار القرار بقانون بشأن الجرائم الإلكترونية رقم (10) لسنة 2018، إلى جانب بعض النصوص ذات الصلة في قوانين أخرى، إلا أن الإشكالية ما زالت قائمة بشأن مستوى استخدام هذه السبل القانونية وفاعليتها في الواقع العملي، فهناك تساؤلات حول مدى فاعلية الإطار التشريعي القائم، وقدرته على مجابهة التحديات التقنية المتطورة، ومدى التزام الجهات المختصة، كالأجهزة الأمنية والقضائية، بتطبيق هذه السبل على نحو يحقق الردع والعدالة معا (جرادة وبراك، 2019).

ويعد القرار بقانون بشأن الجرائم الإلكترونية رقم (10) لسنة 2018، الصادر عن رئيس السلطة التنفيذية بتاريخ 2018/04/29، والمنشور في جريدة الوقائع الفلسطينية بتاريخ 2018/05/03، من أبرز التشريعات التي أثارت جدلا قانونيا واسعا، في ظل تصاعد المخاوف من إمكانية استغلال أحكامه للمساس بالحقوق الدستورية المقررة في القانون الأساسي الفلسطيني. وعلى الرغم من أن هذا القانون نشر بصيغته المعدلة عقب إدخال تعديلات على النسخة السابقة الصادرة في عام 2017 استجابة لبعض التوصيات التي تقدمت بها

المجلد الثالث
العدد السادس
سبتمبر 2025

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.82

مؤسسات المجتمع المدني، إلا أن سرعة إصداره ونشره في الجريدة الرسمية قد حالت دون تمكين المجتمع المدني من إجراء مراجعات إضافية أو تقديم مقترحات جديدة، وكان من الممكن أن تسهم هذه الملاحظات في تحقيق قدر أكبر من المواءمة بين نصوص القانون وحقوق الإنسان والحريات العامة التي كفلها القانون الأساسي الفلسطيني، وكذلك تلك المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي انضمت إليها دولة فلسطين (محامون من اجل العدالة، 2024).

وعليه، تنطلق إشكالية البحث (إشكالية البحث):هذا البحث من السؤال الرئيس الآتي:

ما مستوى فاعلية القانون الفلسطيني (القرار بقانون الجرائم الإلكترونية رقم 10 لسنة 2018) في مكافحة الجرائم الالكترونية في فلسطين من وجهة نظر الأكاديميين والطلبة في كلية الحقوق في جامعة بيرزيت؟ أي إلى أي مدى ينجح القانون الفلسطيني في مكافحة الجرائم الإلكترونية بفاعلية، وما هي التحديات التي تواجه تطبيق هذا القانون في الواقع العملي؟

ثانيا: أسئلة البحث

انطلاقا من السؤال الرئيس لهذا البحث، فقد قامت الباحثة بوضع الأسئلة الفرعية الآتية:

1. ما مستوى فاعلية الجوانب التشريعية والإجرائية والتنفيذية في القرار بقانون بشأن الجرائم الإلكترونية (رقم 10 لسنة 2018) في فلسطين من وجهة نظر الأكاديميين والطلبة في كلية الحقوق في جامعة بيرزيت؟
2. ما مستوى فاعلية جوانب حماية الحقوق والحريات في القرار بقانون بشأن الجرائم الإلكترونية من وجهة نظر الأكاديميين والطلبة في كلية الحقوق في جامعة بيرزيت؟
3. ما أبرز التحديات القانونية والمؤسسية التي تواجه تطبيق القرار بقانون بشأن الجرائم الإلكترونية في فلسطين من وجهة نظر الأكاديميين والطلبة في كلية الحقوق في جامعة بيرزيت؟
4. ما أبرز الثغرات التشريعية والغموض القانوني في القرار بقانون بشأن الجرائم الإلكترونية في فلسطين من وجهة نظر الأكاديميين والطلبة في كلية الحقوق في جامعة بيرزيت؟
5. هل توجد فروق في متوسطات إجابات المبحوثين حول مستوى فاعلية الجوانب التشريعية والإجرائية والتنفيذية في قانون الجرائم الالكترونية في فلسطين تعزى لمتغيرات الجنس، والصفة، والمستوى الجامعي، وسنوات الخبرة (خاص بالأكاديميين).

ثالثا: أهمية البحث

يكتسب هذا البحث أهميته من تصاعد أخطار الجرائم الإلكترونية وتأثيرها المتزايد على الأفراد والمؤسسات، خاصة في ظل الاعتماد المتنامي على التكنولوجيا والفضاء الرقمي في مختلف مجالات الحياة. وتبرز أهمية

المجلد الثالث
العدد السادس
سبتمبر 2025

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.82

الموضوع بشكل خاص في البيئة الفلسطينية، حيث أصبحت الجرائم الإلكترونية تهدد الأمن المجتمعي، وتؤثر الى حد ما على الخصوصية، والاستقرار الاجتماعي. ويركز هذا البحث على تقييم مدى فاعلية القانون الفلسطيني (القرار بقانون الجرائم الإلكترونية رقم 10 لسنة 2018) في مواجهة هذه الجرائم، من خلال تحليل بعض نصوصه، وتحديد مدى كفايته وشموليته، وقدرته على الردع وتحقيق العدالة.

وتكمن الأهمية العلمية للدراسة في إبراز الحاجة إلى مراجعة وتقييم هذا القانون في ضوء التغيرات المتسارعة في طبيعة الجرائم الرقمية، بما يسهم في سد النقص في الدراسات القانونية المتخصصة بهذا المجال.

أما على المستوى العملي، فإن نتائج البحث يمكن أن تفيد الجهات التشريعية والقضائية والأمنية، من خلال تقديم مقترحات وتوصيات تسهم في تطوير الإطار القانوني وتعزيز فاعليته، بما يضمن حماية الحقوق والحريات، ويعزز الأمن الإلكتروني في فلسطين.

رابعا: أهداف البحث:

- قياس مستوى فاعلية الجوانب التشريعية والإجرائية والتنفيذية المنصوص عليها في القرار بقانون المتعلق بالجرائم الإلكترونية في فلسطين.
- تحليل مدى كفاءة القرار بقانون في توفير الحماية القانونية الكافية للحقوق والحريات العامة في سياق مكافحة الجرائم الإلكترونية.
- التعرف على التحديات القانونية والمؤسسية الرئيسية التي تعيق التطبيق الفعلي والفعال للقرار بقانون بشأن الجرائم الإلكترونية في البيئة الفلسطينية.
- رصد الثغرات التشريعية وحالات الغموض القانوني التي قد تؤثر سلبا على إنفاذ القرار بقانون بشأن الجرائم الإلكترونية.
- اقتراح حلول تشريعية عملية من شأنها دعم وتطوير البنية القانونية الفلسطينية في مجال مكافحة الجرائم الإلكترونية.
- تحليل الفروق الجوهرية (إن وجدت) في متوسطات استجابات المبحوثين حول فاعلية الجوانب التشريعية والإجرائية والتنفيذية في القرار بقانون، تبعا لمتغيرات الجنس، والصفة، والمستوى الجامعي، وسنوات الخبرة الأكاديمية.

المجلد الثالث
العدد السادس
سبتمبر 2025

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.82

خامسا: فرضيات البحث:

للإجابة على السؤال الخامس فقد تم تحويله الى فرضية رئيسة، وهي: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات إجابات المبحوثين حول مستوى فاعلية الجوانب التشريعية والإجرائية والتنفيذية في قانون الجرائم الالكترونية في فلسطين تعزى للمتغيرات التالية: الجنس، الصفة، المستوى الجامعي، وسنوات الخبرة للأكاديميين). وقد تفرع عنها أربع فرضيات فرعية هي:

1. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات إجابات المبحوثين حول مستوى فاعلية الجوانب التشريعية والإجرائية والتنفيذية في قانون الجرائم الالكترونية في فلسطين تعزى للجنس.
2. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات إجابات المبحوثين حول مستوى فاعلية الجوانب التشريعية والإجرائية والتنفيذية في قانون الجرائم الالكترونية في فلسطين تعزى للصفة.
3. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات إجابات المبحوثين حول مستوى فاعلية الجوانب التشريعية والإجرائية والتنفيذية في قانون الجرائم الالكترونية في فلسطين تعزى للمستوى الدراسي (خاص بالطلبة).
4. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات إجابات المبحوثين حول مستوى فاعلية الجوانب التشريعية والإجرائية والتنفيذية في قانون الجرائم الالكترونية في فلسطين تعزى لسنوات الخبرة (للأكاديميين).

حدود البحث:

تم تنفيذ هذا البحث في إطار مجموعة من الحدود هي الحدود الزمانية والحدود المكانية والحدود الموضوعية، وفيما يأتي توضيح لهذه الحدود:

الحدود الزمانية: تم تنفيذ هذا البحث خلال العام 2025م.

الحدود المكانية: تم تنفيذ هذا البحث في جامعة بيرزيت/ فلسطين ممن خلال استطلاع آراء عينة عشوائية من الأكاديميين والطلبة في كلية الحقوق بالجامعة.

الحدود الموضوعية: اقتصر هذا البحث على استطلاع آراء الأكاديميين والطلبة في كلية الحقوق بالجامعة حول فاعلية القانون الفلسطيني (قانون الجرائم الإلكترونية رقم 10 لسنة 2018) في مكافحة الجرائم الالكترونية في فلسطين.

المجلد الثالث
العدد السادس
سبتمبر 2025

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.82

سادسا: مصادر جمع البيانات:

تم جمع بيانات هذا البحث من مصدرين رئيسين هما:

المصادر الأولية: تم ذلك من خلال أداة البحث الرئيسة وهي الاستبانة التي يتم تصميمها لهذا الغرض.

المصادر الثانوية: تمثلت في الكتب والمجلات ورسائل االماجستير والدكتوراه والتقارير والمواقع الالكترونية، ونصوص القوانين وغيرها.

سابعا: أداة البحث:

تم استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات اللازمة لهذا البحث.

المبحث الثاني: الإطار النظري للبحث: الجرائم الإلكترونية:

مقدمة:

تعد الجرائم الإلكترونية من الجرائم المستحدثة التي ارتبط ظهورها بتطور التكنولوجيا الحديثة، وهو ما يجعل تعريفها متغيرا بتغير الوسائل الإلكترونية وتقدم الزمن، ويعود ذلك إلى الطبيعة المتجددة لهذه الجرائم واعتمادها على بيئة رقمية متطورة باستمرار. وتعرف الجرائم الإلكترونية بأنها جميع الأفعال غير المشروعة التي ترتكب باستخدام الحاسوب، سواء كان هذا الجهاز هو الهدف من الجريمة أو مجرد وسيلة لتنفيذها. كما يمكن اعتبارها جرائم ترتكب من خلال أنظمة أو شبكات حاسوبية، وتشمل جميع الأفعال التي تتم في بيئة إلكترونية رقمية (طربيه، 2021). وتتطلب بعض هذه الجرائم امتلاك الفاعل معرفة تقنية بأنظمة الحاسوب، حيث تعد هذه المعرفة ضرورية لارتكاب الفعل الإجرامي. وتشمل الجرائم الإلكترونية أفعالا يكون فيها الحاسوب إما أداة للجريمة أو هدفا لها، مما يعكس تنوع أنماطها وأساليب ارتكابها (الجازي، 2016).

وتمثّل الجريمة الإلكترونية أحد أبرز التهديدات الحديثة التي أفرزتها الثورة الرقمية، إذ امتدت آثارها إلى مختلف الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والأمنية نتيجة الاعتماد على تكنولوجيا رقمية متقدمة وأدوات تكنولوجية معقّدة، مثل البرمجيات الخبيثة والفيروسات، والتي غالبا تتجاوز قدرات النظم الأمنية التقليدية على مواجهتها. ومع التحولات المتسارعة في البيئة الرقمية، باتت الجريمة الإلكترونية تختلف جوهريا عن الجريمة التقليدية، إذ لم يعد مرتكب الجريمة بحاجة إلى استخدام أدوات عنف مادي أو التواجد الفعلي في موقع الحدث، بل أصبح بمقدوره تنفيذ أفعاله من أي موقع جغرافي عبر شبكة الإنترنت (المطيري، 2023).

وتطورت دوافع الجريمة الإلكترونية وأهداف مرتكبيها من مجرد التعدي على الأفراد إلى استهداف المؤسسات، والتجسس على الأنشطة التجارية، واختراق قواعد البيانات الحكومية والخاصة، وهو ما أوجد تحديات قانونية

المجلد الثالث
العدد السادس
سبتمبر 2025

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.82

وتقنية متزايدة التعقيد. ووفقا لذلك، لم تعد مواجهة هذه الجرائم مقتصرة على النطاق المحلي في اي دولة، بل صارت تتطلب تعاونا دوليا فعالا لتعزيز الإطار القانوني والإطار التكنولوجي للتصدي لها.

تعد الجريمة الإلكترونية (ومن منظور اجتماعي) امتدادا للظاهرة الإجرامية الإنسانية المتأصلة، حيث يعبر الإنسان من خلالها عن نوازعه السلبية، وتعد الجريمة الإلكترونية سلوكا يخالف القيم والتقاليد والأعراف المجتمعية، وتستوجب رد فعل اجتماعي أو قانوني لمواجهة المعتدي وصون أمن المجتمع. أما من المنظور القانوني، فالجريمة –بشكل عام– هي كل فعل أو امتناع يجرمه القانون ويترتب عليه جزاء جنائيا يتمثل بالعقوبة أو التدابير الاحترازية. وتتميز الجريمة القانونية بركنين أساسيين هما وجود نص جزائي صريح يجرم الفعل، ووجود عقوبة ذات طبيعة جنائية مقررة على الفعل، سواء ورد هذا النص في قانون العقوبات العام أو في قوانين خاصة كقوانين الجمارك، وضريبة الدخل، والأحداث، والمطبوعات والنشر، وغيرها (دغمش، 2022).

أولا: مفهوم الجريمة الإلكترونية:

ظهر مفهوم الجريمة الإلكترونية نتيجة للتطورات التكنولوجية المتسارعة، خاصة بعد اختراع الحاسوب (الكمبيوتر) وتطوره بأنواعه وأشكاله المختلفة، حيث أصبح يستخدم في مجالات الحياة المختلفة. ومع هذا الانتشار الواسع، صارت أنظمة الكمبيوتر عرضة للتهديدات والهجمات الإلكترونية من قبل القراصنة المحترفين الذين يمتلكون المهارات التقنية العالية، ونتيجة لذلك، برز نمط جديد للجريمة أطلق عليه "الجريمة الإلكترونية"، وهو نمط مستحدث يتميز بخطورته وتعقيده وارتباطه المباشر بمستوى قدرات مرتكبيه في التعامل مع التقنيات المعقدة. وقد تعددت التعريفات الفقهية للجريمة الإلكترونية، ومنها (المسلماني، 2022):

- الجريمة الإلكترونية هي الجريمة التي يكون فيها الحاسوب أو نظام المعلومات وسيلة لارتكاب الفعل الإجرامي أو محلا له، سواء كان الفعل إيجابيا أو سلبيا، طالما انطوى على مساس غير مشروع بالأموال المادية أو المعنوية.
- وفقا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) فإن الجريمة الإلكترونية هي كل فعل أو امتناع من شأنه الإضرار بالأموال المادية أو المعنوية، ويكون ناتجا بشكل مباشر أو غير مباشر عن استخدام تكنولوجيا المعلومات.
- الجريمة الإلكترونية هي نشاط غير مشروع يهدف إلى نسخ أو تعديل أو حذف أو الوصول إلى المعلومات داخل النظام أو إلى المعلومات التي يتم تبادلها عبر النظام، مما يجعلها جزءا من جرائم المعالجة الآلية للبيانات.
- الجريمة الإلكترونية هي السلوك الإجرامي المتعمد الذي يستخدم نظم المعلومات لإتلاف أو إساءة استخدام البيانات، بما يؤدي إلى الإضرار بالضحية أو إلى تحقيق مكاسب غير مشروعة للجاني.

المجلد الثالث
العدد السادس
سبتمبر 2025

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.82

- الجريمة الإلكترونية هي أي فعل أو امتناع عمدي يتم باستخدام تكنولوجيا المعلومات بشكل غير مشروع، بهدف الاعتداء على الأموال المادية أو المعنوية، سواء كان الحاسوب وسيلة أو غاية للفعل الإجرامي.

ويتفق معظم الباحثين على صعوبة وضع تعريف موحد للجريمة الإلكترونية نظرا للطبيعة المتغيرة لهذا النوع من الجرائم، وتعدد وسائله وتنوع أشكاله، كما تختلف التعريفات باختلاف زاوية النظر: فبعضها يركز على الحاسب كوسيلة، وبعضها يعتبره محلا للاعتداء. وتجدر الإشارة إلى أهمية التمييز بين نوعين من الجرائم هي (المطيري، 2023):

- الجرائم المعلوماتية بالمعنى الفني الدقيق: هي الجرائم التي تستهدف مباشرة النظام المعلوماتي أو البيانات الرقمية كالدخول غير المشروع إلى الشبكات، وتزوير البيانات، وإتلافها، وامتلاك أدوات تسهيل الجريمة الإلكترونية ككلمات السر.
- الجرائم التقليدية باستخدام الوسائل الإلكترونية: مثل غسيل الأموال، وتجارة المخدرات، واستخدام البطاقات المصرفية بطريقة غير مشروعة، والتشهير الإلكتروني، وهي جرائم تستخدم التكنولوجيا كأداة لا كهدف.

ثانيا: الطبيعة القانونية للجريمة الإلكترونية:

أثارت الجريمة الإلكترونية منذ نشأتها عددا من الإشكاليات المرتبطة بطبيعتها القانونية، وذلك نظرا لحداثتها وافتقارها إلى جذور تقليدية مستقرة في الفقه الجنائي الكلاسيكي، وقد دار الجدل القانوني حول ما إذا كانت هذه الجرائم تعد امتدادا للجرائم التقليدية ويتم تطبيق القواعد العامة ذاتها عليها، أم أنها تشكّل نوعا متميزا من الإجرام يتطلب تنظيرا قانونيا وتشريعيا خاصا. وقد انقسم الفقه في تحليل الطبيعة القانونية للجريمة الإلكترونية إلى اتجاهين رئيسين هما (القهيوي، 2023):

الاتجاه الأول: اعتبار الجريمة الإلكترونية صورة حديثة للجريمة التقليدية: يذهب هذا الاتجاه إلى أن الجريمة الإلكترونية لا تختلف من حيث الجوهر عن الجريمة الجنائية التقليدية، إذ تقوم على ذات الأركان العامة (الركن المادي، والركن المعنوي، والشرعية الجنائية). ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن التطور التكنولوجي لا يغير من طبيعة الفعل الإجرامي، بل يقتصر على الوسيلة التي تم بها ارتكاب الجريمة، لذلك، يمكن تطبيق القواعد العامة في قانون العقوبات على هذه الجرائم دون الحاجة إلى إطار تشريعي مستقل.

الاتجاه الثاني: اعتبار الجريمة الإلكترونية نوعا خاصا ومستقلا من الجرائم: يرفض هذا الاتجاه إخضاع الجريمة الإلكترونية بالكامل لمنظومة التجريم والعقاب التقليدية، وذلك على أساس أنها تنطوي على عناصر فنية وتكنولوجية معقدة لا يغطيها القانون الجنائي الكلاسيكي، ويؤكد أصحاب هذا الاتجاه أن القانون التقليدي

المجلد الثالث
العدد السادس
سبتمبر 2025

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.82

قد يفتقر إلى الكفاية والمرونة لمواجهة المستجدات الرقمية، لا سيما فيما يتعلق بالبيئة الافتراضية ووسائل الإثبات الرقمية وصعوبة تحديد الجاني.

وقد تبنت معظم التشريعات الحديثة الاتجاه الثاني، حيث أصدرت قوانين خاصة لتنظيم التجريم والعقاب على الأفعال المرتكبة باستخدام تقنيات المعلومات، مستندة إلى مبدأ الشرعية الجنائية، ومراعية للخصوصية التي تفرضها الجرائم المعلوماتية.

أن الطبيعة القانونية للجريمة الإلكترونية تختلف تبعا للمجال الذي يتم ارتكابها فيه، فقد تكون الجريمة ذات طابع اقتصادي (كالاحتيال الإلكتروني)، أو تمس النظام العام (كإثارة الفتن أو المساس بالأمن الإلكتروني)، أو تتعلق بالحياة الخاصة للأفراد (كالتشهير أو الابتزاز الإلكتروني)، وبالتالي، فإن الجرائم الإلكترونية تتقاطع مع الكثير من الفروع القانونية، وهذا يعكس طابعها المركب ومتعدد الأبعاد.

وتتضح خصوصية الطبيعة القانونية للجريمة الإلكترونية من خلال مجموعة عناصر هي (القهيوي واللوزي، 2023):

- المحل: هو غالبا بيانات أو أنظمة معلوماتية غير مادية.
- الوسيلة: تتمثل في الأجهزة والبرمجيات والإنترنت.
- النتيجة: قد تكون مادية أو معنوية أو رمزية.
- الأثر القانوني: يتمثل في مدى قابلية الفعل للتكييف وفق نصوص التجريم التقليدية أو استدعاء تدخل تشريعي جديد.

ثالثا: الأهداف التي يسعى لتحقيقها مرتكبو الجرائم الإلكترونية:

هناك مجموعة من الأهداف التي يسعى لتحقيقها مرتكبو الجرائم الإلكترونية، منها (سعود، 2019):

- الوصول إلى المعلومات بصورة غير شرعية مثل سرقة المعلومات أو الاطلاع عليها أو حذفها أو تعديلها بما يحقق هدف مرتكب الجريمة الالكترونية.
- الوصول عن طريق الانترنت إلى الأجهزة الخادمة الموفرة للمعلومات وتعطيلها.
- الحصول على المعلومات السرية للجهات المستخدمة للتكنولوجيا كالمؤسسات الخاصة والجهات الحكومية والأفراد وابتزازهم بواسطتها.
- الكسب المادي أو المعنوي أو السياسي غير المشروع عن طريق تكنولوجيا المعلومات مثل عمليات اختراق وهدم المواقع على الانترنت وتزوير بطاقات الائتمان وسرقة الحسابات المصرفية الخ.

المجلد الثالث
العدد السادس
سبتمبر 2025

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.82

رابعا: خصائص الجريمة الإلكترونية:

تتميز الجريمة الإلكترونية بجملة من الخصائص التي تميزها عن الجريمة التقليدية، وذلك لكونها نتاجا مباشرا لاستخدام التكنولوجيا الحديثة، وهذه الخصائص تبرز التحديات الكبيرة التي تواجه السلطات القضائية والأمنية في التعامل مع الجرائم الإلكترونية، وتؤكد الحاجة إلى تعزيز التعاون الدولي وتطوير الأدوات والتقنيات اللازمة لمكافحتها بفاعلية، ويمكن تلخيص أبرز هذه الخصائص على النحو الآتي (الطرمان، 2024):

1) جريمة عابرة للحدود: تتسم الجريمة الإلكترونية بطابعها العابر للحدود الجغرافية، وذلك نتيجة للطبيعة العالمية لشبكة الإنترنت. فالمجرم يمكنه ارتكاب الفعل الإجرامي من موقع جغرافي يبعد آلاف الكيلومترات عن مكان وقوع أثر الجريمة، دون أن يكون حاضرا فعليا على مسرح الأحداث. كما أن اختلاف التوقيت الزمني بين الدول يزيد من تعقيد تحديد اللحظة القانونية لارتكاب الجريمة، ما يثير إشكالية تحديد القانون الواجب التطبيق والاختصاص القضائي الدولي بشأنها. ويعد هذا الطابع العابر للحدود أحد مظاهر العولمة الجنائية، التي تضعف من فاعلية آليات التعاون الأمني والقضائي التقليدي. وبذلك غالبا يكون للجريمة الإلكترونية بعد دولي، حيث يمكن أن تمر رسائل البريد الإلكتروني ذات المحتوى غير القانوني عبر عدة دول، أو يتم تخزين المحتوى غير القانوني في دول أخرى. وهذا يتطلب تعاونا دوليا في التحقيقات نظرا للطابع الدولي للجرائم الإلكترونية، فإن التعاون بين الدول يصبح أمرا حيويا. وغالبا تكون الاتفاقيات القانونية الحالية معقدة وتستهلك وقتا طويلا، مما يتطلب وضع إجراءات سريعة للاستجابة للحوادث وطلب التعاون الدولي بشكل أكثر كفاءة.
2) صعوبة الإثبات: تعد الجرائم الإلكترونية من أكثر الجرائم صعوبة من حيث الإثبات؛ فهي لا تترك آثارا مادية مرئية كالجرائم التقليدية، إذ ترتكب في بيئة افتراضية رقمية، ما يصعب تعقب الجناة. كما أن القدرة التقنية العالية لدى مرتكبيها تمكّنهم من إخفاء معالم الجريمة ومحو الأدلة بسرعة. ولا تحتوي غالبا على شهود مباشرين، كما أن الأدلة التي قد تستخدم فيها (مثل سجلات الدخول الرقمية أو ملفات التتبع) تحتاج إلى أدوات تقنية وخبرات متخصصة لحفظها وتحليلها، ما يجعل الإجراءات التحقيقية أكثر تعقيدا.
3) قلة الإبلاغ عن الجرائم الإلكترونية: في معظم الحالات، لا يتم الإبلاغ عن الجرائم الإلكترونية، إما لعدم اكتشاف الضحية لها، أو خشية من الأثر السلبي على السمعة نتيجة التشهير. وغالبا ما يكتشف وقوع هذه الجرائم بمحض الصدفة وبعد مضي فترة طويلة على ارتكابها، ما يؤدي إلى صعوبة في جمع الأدلة. وتشير الدراسات إلى أن الجرائم غير المكتشفة تفوق في عددها الجرائم المبلّغ عنها بكثير، ما يزيد من صعوبة مكافحتها.

المجلد الثالث
العدد السادس
سبتمبر 2025

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.82

4) الارتباط بالذكاء والتقنية العالية: تتطلب الجرائم الإلكترونية مستوى مرتفعا من الذكاء والمعرفة التقنية المتقدمة، وهو ما يجعلها من الجرائم التي يصعب على المحقق التقليدي التعامل معها دون تدريب تقني متخصص. وتتميز هذه الجرائم بالغموض من حيث الأسلوب والتنفيذ، وتتطلب في كثير من الحالات التعاون مع خبراء في نظم المعلومات والشبكات من أجل تحليل الوقائع الرقمية وفهم البنية التحتية التي استخدمت في ارتكابها (العازمي، 2024).

5) الاعتماد على الخداع والتضليل: ترتكز الجريمة الإلكترونية على الخداع والتمويه، وهي غالبا ما ترتكب بهدف تجاوز الأنظمة الأمنية، أو إظهار التفوق على نظم الحماية الرقمية. ومرتكب هذا النوع من الجرائم يتمتع عادة بمهارات تقنية متقدمة وإلمام واسع بتكنولوجيا المعلومات. وغالبا ما تكون الدوافع مركبة، منها تحقيق مكاسب مالية، أو الرغبة في الانتقام، أو حتى بدافع التحدي والإثبات الذاتي.

6) صعوبة تحديد مرتكب الجريمة: عادة يكون من الصعب تحديد الشخص المسؤول عن الجريمة الإلكترونية، وهذا يتطلب استخدام تكنولوجيا حديثة ومتطورة للكشف عن الجاني.

7) صعوبة تحديد مستوى الضرر: تتراوح الأضرار الناتجة عن الجرائم الإلكترونية بين الأضرار المادية والمعنوية، وهذا يجعل من الصعب تحديد حجم الضرر الذي تعرض له الفرد أو المؤسسة.

8) قلة الرقابة الأمنية: إن نقص الرقابة الأمنية الكافية يجعل من السهل وقوع الجرائم الإلكترونية، وبالتالي تصبح الضحايا أكثر عرضة للتهديد.

9) إخفاء الجريمة بسهولة: يمتلك الجاني القدرة على إخفاء جريمته بكل سهولة، حيث يمكنه تجنب ترك أي أثر أو دليل مادي، مما يزيد من صعوبة التحقيق في الجريمة.

10) عدم الحاجة إلى جهد جسدي كبير: على عكس الجرائم التقليدية التي تتطلب مجهودا جسديا كبيرا، فإن الجرائم الإلكترونية غالبا ما تتطلب جهودا ذهنية وفنية دون الحاجة إلى الحركة أو التواجد الفعلي.

11) سلوكيات غير أخلاقية: الجرائم الإلكترونية تتضمن سلوكيات تعتبر غير أخلاقية وتضر بالقيم الاجتماعية والمجتمعية.

12) عدم التقيد بالزمان والمكان: الجرائم الإلكترونية لا تتطلب وجود الجريمة في مكان أو زمان معين، مما يجعل من الصعب تحديد المكان الذي وقعت فيه الجريمة (الجازي، 2016).

المجلد الثالث
العدد السادس
سبتمبر 2025

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.82

خامسا: أنواع الجرائم الإلكترونية:

تتنوع الجرائم الإلكترونية بحسب طبيعة الهدف والمجال المستهدف، ويمكن تصنيفها ضمن محاور رئيسية تشمل الأفراد، الحكومات، الممتلكات، والمجالات السياسية والأمنية. وفيما يلي عرض لأبرز هذه الأنواع كما وردت في الأدبيات (سرحان، 2024):

1) الجرائم الإلكترونية ضد الأفراد: تشمل هذه الفئة من الجرائم اختراق الهوية الرقمية للأشخاص بطرق غير مشروعة، مثل سرقة حسابات البريد الإلكتروني وكلمات المرور، وانتحال الشخصيات، والوصول إلى الملفات والصور الخاصة بهدف تهديد الضحايا وابتزازهم. وتعرف أيضا بجرائم الإنترنت الشخصية، وهي من أكثر الأنواع شيوعا في البيئة الرقمية المعاصرة.
2) الجرائم الإلكترونية ضد الحكومات: تستهدف هذه الجرائم المواقع الإلكترونية الرسمية للوزارات والمؤسسات الحكومية، وتركّز على تدمير البنية التحتية الرقمية أو تعطيل الشبكات الحكومية. ويرتكبها غالبا أفراد أو مجموعات يعرفون بـ"القراصنة" ولهم أهداف سياسية أو احتجاجية.
3) الجرائم الإلكترونية ضد الملكية: تنطوي على استهداف الممتلكات الرقمية للمؤسسات الحكومية والخاصة، مثل الوثائق المهمة أو البرمجيات أو قواعد البيانات. وترتكب عادة من خلال نشر برمجيات خبيثة عبر رسائل إلكترونية أو روابط مزيفة تؤدي إلى إتلاف أو سرقة المعلومات.
4) الجرائم السياسية الإلكترونية: تركّز على اختراق المواقع العسكرية والأمنية للدول بهدف سرقة معلومات حساسة تتعلق بالأمن الوطني والسيادة، وتعد من أخطر أنواع الجرائم الإلكترونية نظرا لطبيعتها الأمنية والسيادية.
5) سرقة المعلومات الرقمية: تشمل سرقة أو نسخ المعلومات المحفوظة إلكترونيا وتوزيعها بطرق غير قانونية، وتشكل انتهاكا مباشرا للحقوق الفكرية والخصوصية.
6) التدمير الإلكتروني: يقصد به تنفيذ هجمات سيبرانية منظمة تستهدف أنظمة البنية التحتية الحيوية أو الشبكات الأمنية، وغالبا ما تدار من قبل مجموعات سياسية رقمية أو أجهزة استخبارات دولية تسعى لاستغلال الثغرات في الأنظمة الإلكترونية.

كما صنفت دراسات أخرى الجرائم الإلكترونية ضمن الفئات الآتية (الطرمان، 2024):

1) جرائم التهديد والابتزاز الإلكتروني: تهدف إلى الضغط على الضحية عبر تهديدها بنشر محتويات شخصية أو معلومات خاصة مقابل تنفيذ مطالب محددة.

المجلد الثالث
العدد السادس
سبتمبر 2025

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.82

2) جرائم التشهير الإلكتروني: تتم عبر نشر معلومات كاذبة أو مضللة بقصد الإساءة أو التشهير بشخصيات أو هيئات عبر الإنترنت.
3) تزوير الهوية الرقمية: تتم عبر انتحال شخصيات الآخرين على شبكات التواصل الاجتماعي أو عبر البريد الإلكتروني باستخدام بياناتهم الشخصية لتحقيق أغراض غير قانونية.
4) جرائم تعطيل الأنظمة والأجهزة: ترتكب عبر إدخال روابط أو برامج ضارة تؤدي إلى تعطيل أجهزة الأفراد أو المؤسسات كليا أو جزئيا.

سادسا: الدوافع والعوامل المؤثرة في ارتكاب الجريمة الإلكترونية:

تتعدد العوامل التي تسهم في تفشي الجرائم الإلكترونية، وتتنوع بين ما هو قانوني واقتصادي واجتماعي وتكنولوجي، وتتمثل أبرزها في الآتي:

1) ضعف الثقافة القانونية: يعد ضعف الوعي بالتشريعات المتعلقة بالجرائم الإلكترونية أحد العوامل الجوهرية التي تسهم في ارتكاب هذا النوع من الجرائم، حيث يجهل العديد من الأفراد أن بعض الممارسات، مثل تسجيل المكالمات أو التقاط الصور دون إذن، تعد أفعالا مجرمة قانونا، ويبرز هذا القصور حاجة ملحة لتعزيز الثقافة القانونية الرقمية لدى المواطنين.
2) قصور الإطار التشريعي والتقني: يعاني العديد من الأنظمة القانونية من بطء في مواكبة تطور الجريمة الإلكترونية وأساليبها المتغيرة، سواء على مستوى التشريع، أو البنية القضائية، أو الكفاءة الأمنية والتقنية في التعامل مع الأدلة الرقمية. وهذا البطء يحد من فاعلية الملاحقة القضائية، ويمنح مرتكبي الجرائم هامشا واسعا للإفلات من العقاب. ويعد ضعف العقوبات الرادعة، أو بطء إنفاذها، عاملا محفزا لاستمرار الجريمة الإلكترونية، خاصة في الدول التي لم تفعل بعد منظومة تشريعية متكاملة وقادرة على مجابهة هذه الظاهرة.
3) الأوضاع الاقتصادية والبطالة: تشكل الظروف الاقتصادية الصعبة والبطالة بيئة محفزة للجريمة الإلكترونية، خصوصا بين فئات الشباب الذين يمتلكون مهارات تقنية ولا يجدون فرصا عملية مشروعة لتوظيفها، وفي ظل ذلك، قد تغريهم هذه الجرائم باعتبارها مصدرا بديلا وسريعا للدخل.
4) ضعف مستوى الأمن السيبراني المؤسسي: في ظل الضغوط الاقتصادية، قد تلجأ بعض المؤسسات إلى خفض الإنفاق على أنظمة الحماية الإلكترونية، ما يؤدي إلى ثغرات تستغل من قبل المجرمين لتنفيذ هجماتهم، خاصة مع غياب الكفاءات المتخصصة في هذا المجال. ورغم تنامي الاعتماد على الإنترنت،

المجلد الثالث
العدد السادس
سبتمبر 2025

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.82

إلا أن شريحة كبيرة من المستخدمين تفتقر إلى المعرفة اللازمة لحماية بياناتها، مما يجعلهم أهدافا سهلة للجرائم كالتصيد الاحتيالي والابتزاز الإلكتروني (الحناحنة، 2023).

5) التأثير الاجتماعي والإعلامي: تسهم بعض النماذج الإعلامية في إضفاء صورة إيجابية على القراصنة الإلكترونيين، مما يؤدي إلى تطبيع هذه الظاهرة وتشجيع آخرين، خصوصا المراهقين، على تقليدها بدوافع تتراوح بين الفضول والرغبة في الشهرة.

6) غياب الرقابة المجتمعية والأسرية: يسهم غياب الضبط الاجتماعي داخل الأسرة والمجتمع في تعزيز فرص الانخراط في السلوك الإجرامي الإلكتروني، لا سيما في البيئات التي تفتقر إلى التوجيه والإشراف التربوي الفعال.

7) التحضر والهجرة الداخلية: يؤدي الانتقال من المناطق الريفية إلى المدن الكبرى وما يرافقه من صعوبات معيشية وتنافسية، إلى ايجاد دوافع لدى بعض الأفراد نحو الانخراط في الجريمة الإلكترونية كوسيلة للتكيف مع تحديات الحياة الحضرية.

8) الانتشار الواسع للإنترنت: أتاح الاستخدام المكثف للإنترنت بيئة خصبة للجريمة الإلكترونية، حيث بات الوصول إلى الضحايا، وتبادل أدوات وأساليب الهجوم، يتم بسهولة تفوق قدرة الأجهزة التقليدية على المتابعة والضبط.

9) سهولة إخفاء الهوية: تتيح الشبكة الرقمية للمستخدمين إمكانية التخفي أو استخدام هويات مزيفة، مما يعقد عمليات التتبع والمساءلة القانونية، ويغري بارتكاب الجرائم في ظل شعور بالأمان الزائف من العقوبة (الطرمان، 2024).

10) الدوافع النفسية والترفيهية: يرتكب بعض الأفراد الجرائم الإلكترونية بدافع الفضول أو المتعة أو التحدي الشخصي، دون وجود دافع مالي مباشر، خاصة في مراحل عمرية مبكرة تتسم بالرغبة في التجريب ولفت الانتباه.

11) التحول الرقمي الشامل: أدى الانتقال المتسارع إلى العالم الرقمي إلى زيادة التعرض للمخاطر السيبرانية، حيث أصبحت معظم المعاملات والخدمات تدار إلكترونيا، وهذا وفّر فرصا أوسع للمجرمين.

12) سهولة تنفيذ الجريمة: يسهم التطور التكنولوجي في خفض تكلفة تنفيذ الجريمة الإلكترونية، إذ لا تتطلب تجهيزات معقدة، بل يكفي توفر جهاز حاسوب أو هاتف ذكي واتصال بالإنترنت (بن فرحات وعمري، 2024).

المجلد الثالث
العدد السادس
سبتمبر 2025

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.82

المبحث الثالث: منهجية البحث:

مقدمة

خلال هذا المبحث تم تسليط الضوء على مجموعة من البنود المرتبطة بمنهجية البحث وأهمها المنهج العلمي المستخدم في البحث، وأداة جمع البيانات (الاستبانة) لجمع البيانات من المبحوثين، وتحديد المجتمع وعينة البحث ، بالإضافة إلى تسليط الضوء على الأساليب والطرق التي تم استخدامها لتحليل البيانات، مع ذكر المتغيرات البحثية وحدود ومعوقات البحث.

أولا: المنهج العلمي المستخدم:

لتحقيق أهداف هذا البحث، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في تنفيذ هذا البحث، وذلك لأنه يعدّ من أكثر المناهج العلمية شمولا ومرونة، ويمكّن من وصف الظواهر بدقة، حيث يتم جمع البيانات حول ظاهرة معينة كما هي موجودة في الواقع، وتتم دراسة مشكلة ما او ظاهرة ما في ظروف طبيعية، ويتم تقديم وصف وتحليل تفصيلي لها من خلال تحديد خصائصها، وأبعادها. ويتم استخدام هذا المنهج لفهم طبيعة الظواهر القانونية والاجتماعية والادارية والقتصادية، وغيرها، من خلال تحليلها بطريقة منظمة، مما يساعد في بناء تصورات دقيقة وتقديم توصيات واقعية.

ثانيا: أداة جمع البيانات (الاستبانة):

اعتمد هذا البحث على الاستبانة كأداء لجمع البيانات المتعلقة بمحاوره المختلفة، وقد تكونت الاستبانة من قسمين، القسم الأول تضمن بيانات عامة للمبحوثين، والقسم الثاني تناول محاور البحث المختلفة. وفي هذا البحث تم اعتماد المصادر الثانوية (إضافة إلى الاستبانة) في بناء الإشكالية البحثية وفي وضع الإطار النظري لهذا البحث. وقد تمت صياغة الاستبانة بالاعتماد على الدراسات السابقة وبما يتوافق مع إشكالية البحث وأهدافه، وكذلك بالاعتماد على المعرفة العلمية القانونية المتواضعة التي اكتسبتها الطالبة خلال دراستها لمدة أربع سنوات في كلية الحقوق والإدارة العامة في جامعة بيرزيت.

ثالثا: صدق أداة البحث (الاستبانة):

تم فحص صدق هذه الاستبانة من خلال الصدق الإحصائي الذي يعتمد على الأساليب الإحصائية وتم ذلك باستخدام اختبار التحليل العاملي (Factor Analysis) لفقرات الاستبانة ومحاورها. وقد تم توزيع الاستبانة قبل ذلك على عينة استطلاعية من خلال عمل دراسة قبلية (Pilot Study)، وبلغ حجم العينة الاستطلاعية

المجلد الثالث
العدد السادس
سبتمبر 2025

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.82

(30) مفردة بحثية (تم استبعادها لاحقا ولم تقع ضمن العينة)، وتم قياس علاقة فقرات الاستبانة مع المحاور التي تنتمي إليها. ومن خلال النتائج، كانت جميع الفقرات للاستبانة قد حققت الصدق الإحصائي، حيث كانت قيم التشبع الخاصة بهذه الفقرات أعلى من (0.50)، وهي القيمة المعيارية وفقا للأدب الإحصائي.

جدول 1: قياس الصدق الاحصائي للاستبانة

البعد	الفقرة	التشبع	البعد	الفقرة	التشبع	البعد	الفقرة	التشبع
فاعلية الجوانب التشريعية	A1	.826	فاعلية الجوانب القضائية	C1	.820		D8	.890
	A2	.887		C2	.675		D9	.903
	A3	.754		C3	.768		D10	.702
	A4	.821		C4	.787		D11	.890
	A5	.754		C5	.855	التحديات القانونية والمؤسسية	E1	.811
	A6	.897		C6	.883		E2	.896
فاعلية الجوانب الإجرائية والتنفيذية	B1	.851	فاعلية جوانب حماية الحقوق والحريات	D1	.765		E3	.946
	B2	.845		D2	.901		E4	.889
	B3	.848		D3	.889		E5	.859
	B4	.880		D4	.782	الثغرات التشريعية والغموض القانوني	F1	.862
	B5	.845		D5	.850		F2	.847
	B6	.844		D6	.793		F3	.848
	B7	.794		D7	.784		F4	.921
							F5	.921
							F6	.825
							F7	.820

رابعا: ثبات أداة البحث (الاستبانة):

تم التحقق من ثبات الاستبانة من خلال معامل كرونباخ ألفا، ويقدر معامل ألفا نسبة التباين المنتظم والمتسق في مجموعة من الاستجابات على الفقرات، وتعد قيمة ألفا التي تتراوح بين (0.65) إلى (0.80) قيمة مناسبة في الأبحاث الاجتماعية والإدارية، وتكون القيمة أقل من ذلك أو سالبة إذا كانت هذه الاستجابات لا ترتبط ببعضها بشكل إيجابي وفقا للأدب الإحصائي، وكانت النتائج كما في الجدول (2).

ومن خلال النتائج، تراوحت قيم ألفا ما بين (0.799) و(0.942) لأبعاد استبانة البحث، ما يشير إلى نسبة ثبات جيدة إلى ممتازة، كما أن الثبات الكلي لاستبانة البحث جاء بدرجة جيدة جدا، حيث بلغت قيمة ألفا (0.919)، ما يعني الوثوق بنتائجها بنسبة لا تقل عن (91.9%).

المجلد الثالث
العدد السادس
سبتمبر 2025

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.82

جدول 2: نتائج ثبات أداة البحث

الرقم	المحور/ البعد	عدد الفقرات	معامل α
.1	فاعلية الجوانب التشريعية في القرار بقانون بشأن الجرائم الإلكترونية في فلسطين	6	.803
.2	فاعلية الجوانب الإجرائية والتنفيذية في القرار بقانون بشأن الجرائم الإلكترونية في فلسطين	7	.866
.3	فاعلية الجوانب القضائية في التعامل مع الجرائم الإلكترونية في فلسطين	6	.813
.4	فاعلية الجوانب المتعلقة بحماية الحقوق والحريات في القرار بقانون بشأن الجرائم الإلكترونية في فلسطين	11	.942
.5	التحديات القانونية والمؤسسية التي تواجه تطبيق القرار بقانون بشأن الجرائم الإلكترونية في فلسطين	5	.799
.6	الثغرات التشريعية والغموض القانوني في القرار بقانون بشأن الجرائم الإلكترونية في فلسطين	7	.814
ثبات الاستبانة الكلي		**42**	**.919**

خامسا: مجتمع وعينة البحث

يتكون مجتمع هذا البحث من الأكاديميين المتفرغين وغير المتفرغين في كلية الحقوق والإدارة العامة في جامعة بيرزيت، ومن طلبة الكلية في مستوى السنة الثالثة والرابعة. وتم اختيار عينة البحث بأسلوب العينة المتاحة نظرا لعدم امكانية الوصول الى جميع مفردات المجتمع في ظل الظروف الحالية. وبلغ حجم العينة (101) مفردة. وتم توزيع أداة البحث (الاستبانة) بصورة الكترونية على أفراد العينة. ويوضح الجدول (3) خصائص عينة البحث.

جدول 3: خصائص عينة البحث

المتغيرات		التكرار	%
الجنس	ذكر	47	46.5%
	أنثى	54	53.5%
المجموع		**101**	**100.0%**
صفة المبحوث	عضو هيئة تدريس	11	10.9%

المجلد الثالث
العدد السادس
سبتمبر 2025

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.82

المتغيرات		التكرار	%
	طالب/ طالبة	90	89.1%
المجموع		**101**	**100.0%**
السنة الدراسية/ للطلبة	ثالثة	45	50.0%
	رابعة	45	50.0%
المجموع		**90**	**100.0%**
سنوات الخبرة / للهيئة التدريسية	5- أقل من 10 سنوات	7	63.6%
	أكثر من 10 سنوات	5	45.4%
المجموع		**11**	**100.0%**

سادسا: معيار تصحيح النتائج

تم وضع معيار تصحيح لإجابات المبحوثين، وهو معيار يعتمد على المتوسطات الحسابية لإجابات العينة، حيث اعتمدت الباحثة معيار تصحيح النتائج لمقياس ليكرث الثلاثي المستخدم في الاستبانة، وذلك من خلال حساب المدى وطول الفئة، وتم اعتماد النموذج الإحصائي النسبي لمقياس ليكرت كما يظهرها الجدول (4).

جدول 4: معيار تصحيح النتائج

مقياس ليكرت	غير موافق	نوعا ما	موافق
درجة الموافقة	1	2	3
المتوسط الحسابي	1 – 1.66	1.67 – 2.33	2.34 - 3
تفسير الدرجة	درجة منخفضة	درجة متوسطة	درجة مرتفعة

المبحث الرابع: عرض النتائج أسئلة الدراسة وفحص الفرضيات

مقدمة

خلال هذا المبحث يتم الاعتماد على التحليل الإحصائي وذلك للإجابة عن أسئلة البحث وفيما يأتي استعراض لإجابات هذه الأسئلة:

أولا: إجابة السؤال الرئيس الأول: ما مستوى فاعلية الجوانب التشريعية والإجرائية والتنفيذية في القرار بقانون بشأن الجرائم الإلكترونية في فلسطين من وجهة نظر الأكاديميين والطلبة في كلية الحقوق في جامعة بيرزيت؟ لإجابة السؤال، تم تقسيمه إلى عدة أسئلة فرعية، وتم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وكانت النتائج كما يأتي:

المجلد الثالث
العدد السادس
سبتمبر 2025

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.82

السؤال الفرعي الأول: ما مستوى فاعلية الجوانب التشريعية في القرار بقانون بشأن الجرائم الإلكترونية في فلسطين من وجهة نظر الأكاديميين والطلبة في كلية الحقوق في جامعة بيرزيت؟ بالرجوع الى الإجابات التي تم الحصول عليها، فقد كانت النتائج وفقا لوجهات نظر الأكاديميين والطلبة في كلية الحقوق والإدارة العامة في جامعة بيرزيت بخصوص تقييم فاعلية القانون الفلسطيني في مكافحة الجرائم الالكترونية (القرار بقانون رقم 10 لسنة 2018م بشأن الجرائم الإلكترونية) كما يوضحها الجدول (5).

جدول 5: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى فاعلية الجوانب التشريعية في القرار بقانون بشأن الجرائم الإلكترونية في فلسطين

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	اتجاه الإجابة
A1	تشمل نصوص القانون الفلسطيني جميع صور الجرائم الإلكترونية الشائعة.	2.02	0.489	67.3%	متوسطة
A2	يحدّد القانون الفلسطيني الجرائم الإلكترونية بشكل واضح.	2.07	0.587	69.0%	متوسطة
A3	تتم مراعاة المبادئ العامة للقانون الجنائي في تجريم الأفعال الإلكترونية.	2.24	0.737	74.7%	متوسطة
A4	تتضمن التشريعات عقوبات قانونية رادعة لمرتكبي الجرائم الإلكترونية.	2.24	0.75	74.7%	متوسطة
A5	يعكس القانون مرونة في مواجهة المستجدات التكنولوجية المتسارعة.	2.05	0.654	68.3%	متوسطة
A6	القرار بقانون بشأن الجرائم الإلكترونية يعزز قدرة الأجهزة التنفيذية في مكافحة هذه الجرائم.	2.37	0.628	79.0%	مرتفعة
	المستوى العام لفاعلية الجوانب التشريعية	**2.16**	**0.429**	**72.0%**	**متوسطة**

ووفقا للنتائج، فإن المستوى العام لفاعلية الجوانب التشريعية جاء مرتفعا، وبمتوسط حسابي بلغ (2.16) وبانحراف معياري متوسط القيمة بلغ (0.429)، فيما بلغ الوزن النسبي للإجابات (72.0%) وهي قيمة متوسطة. وكانت جميع الفقرات التي تقيس هذا البعد متوسطة، وكان أدناها الفقرة A1 التي أظهرت موافقة متوسطة بنسبة بلغت (67.3%) بخصوص موافقة المبحوثين على شمول النصوص على جميع صور الجرائم الإلكترونية الشائعة، وأيضا الفقرة A5 التي جاءت بوزن نسبي بلغ (68.3%) والتي أظهرت موافقة المبحوثين بدرجة متوسطة على أن القانون يعكس مرونة في مواجهة المستجدات التكنولوجية المتسارعة.

إجابة السؤال الفرعي الثاني: ما مستوى فاعلية الجوانب الإجرائية والتنفيذية في القرار بقانون بشأن الجرائم الإلكترونية في فلسطين من وجهة نظر الأكاديميين والطلبة في كلية الحقوق في جامعة بيرزيت؟

المجلد الثالث
العدد السادس
سبتمبر 2025

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.82

بالرجوع الى الإجابات التي تم الحصول عليها من أداة البحث فقد جاءت النتائج وفقا لوجهات نظر الأكاديميين والطلبة كما يوضحها الجدول (6).

جدول 6: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى فاعلية الجوانب الإجرائية والتنفيذية في القرار بقانون بشأن الجرائم الإلكترونية في فلسطين

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	اتجاه الإجابة
B1	يتوفر لدى الأجهزة التنفيذية الكفاءات المتخصصة في الجرائم الإلكترونية.	1.95	0.698	65.0%	متوسطة
B2	يتوفر لدى الأجهزة التنفيذية آليات تقنية تمكن من تتبع الجرائم الإلكترونية بفاعلية.	1.95	0.684	65.0%	متوسطة
B3	يتم اعتماد آليات تنفيذية فاعلة لتطبيق أحكام القانون على الجرائم الإلكترونية.	1.91	0.68	63.7%	متوسطة
B4	يتم تطبيق القرار بقانون بشأن الجرائم الإلكترونية بشكل متوازن دون تمييز في الملاحقة.	1.93	0.828	64.3%	متوسطة
B5	يتم تطبيق القرار بقانون بشأن الجرائم الإلكترونية بشكل متوازن دون تمييز في التحقيق.	1.77	0.773	59.0%	متوسطة
B6	توجد إجراءات تحقيق وضبط قضائي واضحة في التعامل مع الجرائم الإلكترونية.	2.07	0.697	69.0%	متوسطة
B7	يتم تنفيذ الأحكام القضائية المتعلقة بالجرائم الإلكترونية بشفافية.	1.97	0.655	65.7%	متوسطة
	المستوى العام لفاعلية الجوانب الإجرائية والتنفيذية	**1.94**	**0.499**	**64.7%**	**متوسطة**

ويتضح من إجابات المبحوثين أن المستوى العام لفاعلية الجوانب الإجرائية والتنفيذية جاء متوسط القيمة، حيث بلغ المتوسط الحسابي (1.94) بانحراف معياري (0.499) ، فيما بلغ الوزن النسبي (64.7%) وهي قيمة متوسطة تعكس حالة فاعلية الإجراءات والتنفيذ لالقرار بقانون بشأن الجرائم الإلكترونية. وكانت جميع الفقرات متوسطة التقدير لدى المبحوثين، وأدناها تقديرا هي الفقرة B5 التي جاءت بوزن نسبي بلغ (59.0%) والتي عكست موافقة متوسطة تجاه تطبيق القانون بشكل متوازن دون تمييز في التحقيق، والفقرة B3 التي جاءت

المجلد الثالث
العدد السادس
سبتمبر 2025

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.82

بوزن نسبي بلغ (63.7 %) والتي بينت موافقة متوسطة تجاه اعتماد آليات تنفيذية فاعلة لتطبيق أحكام القانون على الجرائم الإلكترونية.

إجابة السؤال الفرعي الثالث: ما مستوى فاعلية الجوانب القضائية في التعامل مع الجرائم الإلكترونية في فلسطين من وجهة نظر الأكاديميين والطلبة في كلية الحقوق في جامعة بيرزيت؟

بالنظر الى الإجابات التي تم الحصول عليها من أداة البحث فقد جاءت النتائج وفقا لوجهات نظر الأكاديميين والطلبة كما يوضحها الجدول (7). ومن خلال النتائج، يتبين أن المستوى العام لفاعلية الجوانب القضائية جاء متوسط التقدير أيضا، وبلغ المتوسط الحسابي لهذا المستوى (2.06) بانحراف معياري بلغ (0.435) وبوزن نسبي (68.7%)، وهي نسبة متوسطة التقدير. وكانت الفقرات جميعها ذات قيم متوسطة، وكان أدناها تقديرا لدى المبحوثين الفقرة C6 التي جاءت بوزن نسبي بلغ (64.3%) وهي نسبة متوسطة عكست رأي المبحوثين تجاه سير إجراءات التقاضي في الجرائم الإلكترونية بسرعة ودون تعقيد، تليها الفقرة C2 التي جاءت بوزن نسبي بلغ (64.7%) وهي متوسطة تشير إلى موافقة متوسطة تجاه إصدار المحاكم لأحكام عادلة في القضايا المرتبطة بالجرائم الإلكترونية.

جدول 7: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى فاعلية الجوانب القضائية في التعامل مع الجرائم الالكترونية في فلسطين

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	اتجاه الإجابة
C1	يتوفر لدى القضاء الفلسطيني إدراك لطبيعة حداثة الجرائم الإلكترونية.	2.18	0.607	72.7%	متوسطة
C2	تصدر المحاكم أحكاما عادلة في القضايا المرتبطة بالجرائم الإلكترونية.	1.94	0.676	64.7%	متوسطة
C3	تتم مراعاة حقوق الخصوم أثناء إجراءات التقاضي في الجرائم الإلكترونية.	2.09	0.567	69.7%	متوسطة
C4	يتم قبول الأدلة الرقمية وفق معايير فنية رصينة.	2.09	0.65	69.7%	متوسطة
C5	يتم قبول الأدلة الرقمية وفق معايير قانونية رصينة.	2.16	0.612	72.0%	متوسطة
C6	تسير إجراءات التقاضي في الجرائم الإلكترونية بسرعة دون تعقيد.	1.93	0.667	64.3%	متوسطة
	المستوى العام لفاعلية الجوانب القضائية	**2.06**	**0.435**	**68.7%**	**متوسطة**

المجلد الثالث
العدد السادس
سبتمبر 2025

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.82

ثانيا: إجابة السؤال الرئيس الثاني: ما مستوى فاعلية جوانب حماية الحقوق والحريات في القرار بقانون بشأن الجرائم الإلكترونية من وجهة نظر الأكاديميين والطلبة في كلية الحقوق في جامعة بيرزيت؟

لإجابة السؤال الرئيس الثاني تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وكانت النتائج كما يوضحها الجدول (8).

وقد أظهرت النتائج أن المستوى العام لفاعلية جوانب حماية الحقوق والحريات كان بدرجة متوسطة التقدير، فقد بلغ المتوسط الحسابي الذي يقيسها (2.02) بانحراف معياري بلغ (0.584) وبوزن نسبي بلغ (67.3%). وكانت أدنى الفقرات التي تقيس هذا المستوى تقديرا لدى المبحوثين الفقرة D7 التي جاء بوزن نسبي بلغ (61.0%) والتي أشارت إلى أن المبحوثين يرون أن القانون يوازن بين مكافحة الجريمة وصون حرية التعبير على الإنترنت بدرجة متوسطة.

جدول 8: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى فاعلية جوانب حماية الحقوق والحريات في القرار بقانون بشأن الجرائم الإلكترونية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	اتجاه الإجابة
D1	يراعى القرار بقانون بشأن الجرائم الإلكترونية خصوصية الأفراد.	2.16	0.797	72.0%	متوسطة
D2	يراعى القرار بقانون بشأن الجرائم الإلكترونية الحقوق الرقمية للأفراد.	2.14	0.788	71.3%	متوسطة
D3	يحدد القانون الحدود القانونية لتدخل الجهات المختصة في الحياة الرقمية للأفراد.	1.98	0.774	66.0%	متوسطة
D4	يتضمن القانون ضمانات تمنع إساءة استخدام السلطة في ملاحقة الجرائم الإلكترونية.	1.97	0.685	65.7%	متوسطة
D5	يلتزم القانون بالمعايير الدولية المتعلقة بحرية الرأي والتعبير على الإنترنت.	1.94	0.798	64.7%	متوسطة
D6	أوجد القانون توازنا بين مكافحة الجريمة وحماية حقوق الأفراد.	2.05	0.726	68.3%	متوسطة
D7	يوازن القانون بين مكافحة الجريمة وصون حرية التعبير على الإنترنت.	1.83	0.649	61.0%	متوسطة

المجلد الثالث
العدد السادس
سبتمبر 2025

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.82

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	اتجاه الإجابة
D8	يحمي القانون الخصوصية الرقمية للأفراد أثناء التحقيقات أو الملاحقة.	2.1	0.686	70.0%	متوسطة
D9	يضمن القانون عدم استغلاله لقمع الناشطين والصحفيين الرقميين.	1.94	0.785	64.7%	متوسطة
D10	لا يسمح القانون باستخدام وسائل المراقبة إلا بقرار قضائي.	2.04	0.734	68.0%	متوسطة
D11	يحدد القانون بوضوح نطاق التدخل في الخصوصية الرقمية.	2.11	0.773	70.3%	متوسطة
	المستوى العام لفاعلية جوانب حماية الحقوق والحريات	**2.02**	**0.584**	**67.3%**	**متوسطة**

ثالثا: إجابة السؤال الرئيس الثالث:

ما أبرز التحديات القانونية والمؤسسية التي تواجه تطبيق القرار بقانون بشأن الجرائم الإلكترونية في فلسطين من وجهة نظر الأكاديميين والطلبة في كلية الحقوق في جامعة بيرزيت؟

لإجابة السؤال الرئيس الثالث تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وكانت النتائج كما يوضحها الجدول (9). وتبين النتائج أن المستوى العام للتحديات القانونية والمؤسسية جاءت مرتفعة التقدير، وبلغ المتوسط الحسابي لهذا المستوى (2.58) بانحراف معياري بلغ (0.421)، كما جاء الوزن النسبي لهذا المستوى بقيمة مرتفعة بلغت (86.0%) والتي عكست وجود تحديات قانونية ومؤسسية تواجه تطبيق القرار بقانون بشأن الجرائم الإلكترونية في فلسطين. وبالنظر إلى هذه التحديات من وجهة نظر المبحوثين، لوحظ أن أعلاها وأكثرها أهمية هو ما جاء في الفقرة E1 التي جاءت بوزن نسبي بلغ (88.7%) والتي بينت موافقة المبحوثين المرتفعة تجاه هذا التحدي الذي تواجهه الجهات المختصة من نقص في الكوادر البشرية المتخصصة في الجرائم الالكترونية، وأيضا الفقرة E2 التي جاءت بوزن نسبي بلغ (87.0%) التي بينت موافقة مرتفعة تجاه مواجهة الجهات القضائية لبعض الصعوبات في فهم وتطبيق النصوص القانونية (القرار بقانون رقم 10 لسنة 2018م بشأن الجرائم الإلكترونية).

المجلد الثالث
العدد السادس
سبتمبر 2025

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.82

جدول 9: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأبرز التحديات القانونية والمؤسسية التي تواجه تطبيق القرار بقانون بشأن الجرائم الإلكترونية في فلسطين

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	اتجاه الإجابة
E1	تعاني الجهات المختصة من نقص في الكوادر المتخصصة في الجرائم الإلكترونية.	2.66	0.553	88.7%	مرتفعة
E2	تواجه الجهات القضائية صعوبات في فهم وتطبيق النصوص الإلكترونية المتخصصة.	2.61	0.529	87.0%	مرتفعة
E3	تعاني المؤسسات الأمنية من ضعف في البنية التحتية التكنولوجية اللازمة للتنفيذ.	2.55	0.574	85.0%	مرتفعة
E4	يفتقر القانون إلى التنسيق الفعّال بين الجهات القضائية والتنفيذية.	2.46	0.592	82.0%	مرتفعة
E5	لا توجد استراتيجية وطنية متكاملة لتطبيق القرار بقانون بشأن الجرائم الإلكترونية بفاعلية.	2.6	0.618	86.7%	مرتفعة
	المستوى العام للتحديات القانونية والمؤسسية	**2.58**	**0.421**	**86.0%**	**مرتفعة**

رابعا: إجابة السؤال الرئيس الرابع:

ما أبرز الثغرات التشريعية والغموض القانوني في القرار بقانون بشأن الجرائم الإلكترونية في فلسطين من وجهة نظر الأكاديميين والطلبة في كلية الحقوق في جامعة بيرزيت؟

لإجابة السؤال الرئيس الرابع تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وكانت النتائج كما يوضحها الجدول (10).

وقد أظهرت النتائج وجود ثغرات واضحة في القرار بقانون، حيث جاءت إجابات المبحوثين بمستوى مرتفع حول هذه الثغرات التشريعية والغموض القانوني في القرار بقانون بشأن الجرائم الإلكترونية، حيث بلغ المستوى العام درجة مرتفعة بلغ متوسطها الحسابي (2.55) وبانحراف معياري بلغ (0.374) وبوزن نسبي مرتفع بلغ (85.0%).

جدول 10: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأبرز الثغرات التشريعية والغموض القانوني في القرار بقانون بشأن الجرائم الإلكترونية في فلسطين

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	اتجاه الإجابة
F1	يحتوي القانون على مصطلحات قانونية غير معرفة بدقة.	2.63	0.543	87.7%	مرتفعة
F2	يفتقر القانون إلى تعريف دقيق لبعض المفاهيم التقنية.	2.6	0.492	86.7%	مرتفعة

المجلد الثالث
العدد السادس
سبتمبر 2025

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.82

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	اتجاه الإجابة
F3	شابت بعض نصوص القانون صياغة غامضة تسهم في تباين التفسير.	2.59	0.569	86.3%	مرتفعة
F4	شابت بعض نصوص القانون صياغة غامضة تؤدي الى تباين التطبيق.	2.6	0.531	86.7%	مرتفعة
F5	لا يغطي القانون جميع أنواع الجرائم الإلكترونية المستجدة.	2.58	0.57	86.0%	مرتفعة
F6	لم يضع القانون معايير واضحة لتقدير العقوبات على الجرائم الإلكترونية.	2.43	0.572	81.0%	مرتفعة
F7	تعد بعض مواد القانون متعارضة أو غير منسجمة مع القوانين الأخرى النافذة.	2.38	0.646	79.3%	مرتفعة
	المستوى العام للثغرات التشريعية والغموض القانوني	**2.55**	**0.374**	**85.0%**	**مرتفعة**

وكانت أعلى هذه الثغرات ما جاء في القرة F1 التي بينت موافقة مرتفعة لدى المبحوثين بوزن نسبي بلغ (87.7 %) تجاه احتواء القانون على مصطلحات قانونية غير معرفة بدقة، والفقرة F2 التي جاءت بوزن نسبي بلغ (86.7 %)، والتي بينت افتقار القانون بدرجة كبيرة إلى تعريف دقيق لبعض المفاهيم التقنية، والفقرة F4 التي جاءت بوزن نسبي مرتفع بلغ (86.7 %) والتي بينت أن بعض نصوص القانون تشوبه صياغة غامضة تسهم في تباين التفسير. وتشابه قياس هذه الثغرات مع مخرجات تقرير محامون من أجل العدالة (2024)، والذي أكد على أن القانون لا يراعي مبادئ الضرورة والتناسب والوضوح، والتي تعد متطلبات أساسية لأي تقييد للحقوق والحريات، لا سيما حرية الرأي والتعبير وحرمة الحياة الخاصة، المنصوص عليها في المادتين (19) و(32) من القانون الأساسي الفلسطيني. كما بين التقرير أن تطبيق القانون أدى إلى حالات تعسفية، شملت حجب مواقع إعلامية، وملاحقة نشطاء وصحفيين، واستغلال النصوص الغامضة في تقييد المحتوى الرقمي. وتعد هذه التطبيقات مؤشرا على تحول القانون إلى أداة للرقابة بدلا من حماية الفضاء الرقمي.

المجلد الثالث
العدد السادس
سبتمبر 2025

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.82

خامسا: إجابة السؤال الرئيس الخامس: هل توجد فروق في متوسطات إجابات المبحوثين حول مستوى فاعلية الجوانب التشريعية والإجرائية والتنفيذية في قانون الجرائم الالكترونية في فلسطين تعزى لمتغيرات الجنس، والصفة، والمستوى الجامعي، وسنوات الخبرة (خاص بالأكاديميين).

تمت إجابة هذا السؤال من خلال فحص الفرضية المرتبطة بهذا السؤال (لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات إجابات المبحوثين حول مستوى فاعلية الجوانب التشريعية والإجرائية والتنفيذية في قانون الجرائم الالكترونية في فلسطين تعزى للمتغيرات التالية: الجنس، الصفة، المستوى الجامعي، وسنوات الخبرة للأكاديميين). وللتحقق من صحة هذه الفرضية، تم تفريعها لعدة فرضيات كما يأتي:

فحص الفرضية الفرعية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات إجابات المبحوثين حول مستوى فاعلية الجوانب التشريعية والإجرائية والتنفيذية في قانون الجرائم الالكترونية في فلسطين تعزى للجنس:

للتحقق من هذه الفرضية، تم استخدام اختبار (t) للعينات المستقلة، وكانت النتائج كما في الجدول (11). ووفقا للنتائج في الجدول (11)، يتبين عدم وجود فروق في متوسطات إجابات المبحوثين حول مستوى فاعلية الجوانب التشريعية، والإجرائية، والتنفيذية في قانون الجرائم الالكترونية، والتي تعزى لمتغير الجنس، وهذا يشير إلى توافق المبحوثين حول هذه المستويات، وهو ما تدلل عليه قيم (t) المحسوبة لهذه الفروق والتي جاءت بقيم أدنى من القيمة الجدولية (1.96) عند مستوى الدلالة (0.05)، وعليه تكون الفرضية الصفرية الفرعية صحيحة ويمكن قبولها.

جدول 11: نتائج اختبار (t) للعينات المستقلة للفروق في متوسطات إجابات المبحوثين حول مستوى فاعلية الجوانب التشريعية والإجرائية والتنفيذية وفقا لمتغير الجنس

البعد	القيم	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيم (t)	Sig.
فاعلية الجوانب التشريعية	ذكر	47	2.1950	.46667	.690	.492
	أنثى	54	2.1358	.39662		
فاعلية الجوانب الإجرائية	ذكر	47	1.9878	.52263	.967	.336
	أنثى	54	1.8915	.47820		
فاعلية الجوانب التنفيذية	ذكر	47	2.1348	.46578	1.527	.130
	أنثى	54	2.0031	.40111		

المجلد الثالث
العدد السادس
سبتمبر 2025

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.82

فحص الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤0.05) في متوسطات إجابات المبحوثين حول مستوى فاعلية الجوانب التشريعية والإجرائية والتنفيذية في قانون الجرائم الالكترونية في فلسطين تعزى للصفة (الطالب على حساب أعضاء الهيئة التدريسية):

للتحقق من هذه الفرضية، تم استخدام اختبار (t) للعينات المستقلة، وكانت النتائج كما في الجدول (12). ووفقا للنتائج، يتبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات إجابات المبحوثين حول مستوى فاعلية الجوانب التشريعية والتي تعزى للصفة، حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة (0.397) وبدلالة بلغت (0.692) وهي دلالة أعلى من الدلالة المقبولة (0.05). فيما لوحظ وجود فروق في الجوانب الإجرائية والتنفيذية، وكانت قيم (t) المحسوبة على التوالي (2.544، 4.372)، وبدلالة بلغت على التوالي (0.013، 0.000)، وكانت الفروق لصالح من يحملون صفة الطالب على حساب أعضاء الهيئة التدريسية. ومما سبق، فإن الفرضية الفرعية قد تم التحقق من صحتها جزئيا في الجانب التشريعي، فيما لم يتم قبولها في الجوانب الإجرائية والتنفيذية.

جدول 12: اختبار (t) للعينات المستقلة للفروق في متوسطات إجابات المبحوثين حول مستوى فاعلية الجوانب التشريعية والإجرائية والتنفيذية وفقا لمتغير الصفة

البعد	القيم	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيم (t)	Sig.
فاعلية الجوانب التشريعية	عضو هيئة تدريس	11	2.2121	.35032	.397	.692
	طالب/ طالبة	90	2.1574	.43944		
فاعلية الجوانب الإجرائية	عضو هيئة تدريس	11	1.5844	.18576	-2.544	.013
	طالب/ طالبة	90	1.9794	.50884		
فاعلية الجوانب التنفيذية	عضو هيئة تدريس	11	1.8182	.13853		.000
	طالب/ طالبة	90	2.0944	.44975	-4.372	

فحص الفرضية الفرعية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤0.05) في متوسطات إجابات المبحوثين حول مستوى فاعلية الجوانب التشريعية والإجرائية والتنفيذية في قانون الجرائم الالكترونية في فلسطين تعزى للمستوى الدراسي (خاص بالطلبة).

للتحقق من هذه الفرضية، تم استخدام اختبار (t) للعينات المستقلة، وكانت النتائج كما في الجدول (13). ومن خلال النتائج في الجدول، يتبين صحة الفرضية الفرعية، بعدم وجود فروق في فاعلية الجوانب التشريعية، الإجرائية، والتنفيذية والتي تعزى لمستوى السنة الدراسية، وكانت قيمة (t) المحسوبة لهذه الفروق في جميع

المجلد الثالث
العدد السادس
سبتمبر 2025

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.82

الجوانب أدنى من القيمة الجدولية (1.96) وكانت دلالاتها الإحصائية أعلى من المستوى المقبول إحصائيا (0.05)، وبالتالي فإن هناك توافق بين طلبة السنة الثالثة والرابعة تجاه هذه الجوانب.

جدول 13: نتائج اختبار (t) للعينات المستقلة للفروق في متوسطات إجابات المبحوثين حول مستوى فاعلية الجوانب التشريعية والإجرائية والتنفيذية وفقا لمتغير المستوى الدراسي

البعد	القيم	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيم (t)	Sig.
فاعلية الجوانب التشريعية	ثالثة	45	2.1370	.33951	-.438	.663
	رابعة	45	2.1778	.52392		
فاعلية الجوانب الإجرائية	ثالثة	45	1.9492	.41444	-.560	.577
	رابعة	45	2.0095	.59169		
فاعلية الجوانب التنفيذية	ثالثة	45	2.1259	.42958	.662	.510
	رابعة	45	2.0630	.47179		

فحص الفرضية الفرعية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤0.05) في متوسطات إجابات المبحوثين حول مستوى فاعلية الجوانب التشريعية والإجرائية والتنفيذية في قانون الجرائم الالكترونية في فلسطين تعزى لسنوات الخبرة (للأكاديميين).

للتحقق من صحة الفرضية الفرعية السابقة، تم إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي، وكانت النتائج كما في الجدول (14).

جدول 14: نتائج اختبار التباين الأحادي للفروق في متوسطات إجابات المبحوثين حول مستوى فاعلية الجوانب التشريعية والإجرائية والتنفيذية وفقا لمتغير سنوات الخبرة

الأبعاد	مصدر التباين	مجموع المربعات	Df	متوسط المربعات	F value	Sig.
فاعلية الجوانب التشريعية	بين المجموعات	.186	1	.186	1.233	.293
	داخل المجموعات	1.506	10	.151		
المجموع		1.692	11			
فاعلية الجوانب الإجرائية	بين المجموعات	.033	1	.033	.669	.432
	داخل المجموعات	.491	10	.049		
المجموع		.524	11			
فاعلية الجوانب التنفيذية	بين المجموعات	.017	1	.017	.434	.525
	داخل المجموعات	.390	10	.039		
المجموع		.407	11			

ووفقا للنتائج، كانت قيم التباين (F) أدنى من القيمة الدالة إحصائيا، وكانت جميع القيم الخاصة بالتباين (قيمة F) غير دالة إحصائيا، حيث بلغت دلالتها أعلى من القيمة المعيارية المقبولة (0.05)، وعليه فإنه تم قبول هذه الفرضية.

المجلد الثالث
العدد السادس
سبتمبر 2025

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.82

المبحث الخامس: خلاصة النتائج والتوصيات:

فيما يأتي استعراض لخلاصة النتائج والتوصيات في ضوء إجابات المبحوثين:

أولا: خلاصة النتائج:

من خلال الإجابة على أسئلة البحث، تم التوصل إلى عدد من النتائج أهمها:

1. إن مستوى فاعلية الجوانب التشريعية في القرار بقانون بشأن الجرائم الإلكترونية في فلسطين من وجهة نظر الأكاديميين والطلبة كان متوسطا، وبلغ المتوسط الحسابي لهذا المستوى (2.16) فيما بلغ الوزن النسبي لهذا المستوى (72.0%).
2. بينت النتائج أن "شمول النصوص القانونية في القانون على جميع صور الجرائم الإلكترونية الشائعة" كان متوسطا، وبلغ مستوى هذا الشمول (67.3%)، فيما بينت النتائج أن القانون يعكس مستوى متوسطا من المرونة في مواجهة المستجدات التكنولوجية المتسارعة، وبالتالي فهو يتطلب التحديث والتطوير.
3. أظهرت النتائج أن "المستوى العام لفاعلية الجوانب الإجرائية والتنفيذية" كان متوسطا بنسبة بلغت (64.7%) وبمتوسط حسابي بلغ (1.94)، وهذا يشير إلى أن هذه الجوانب الإجرائية والتنفيذية لم تكن فاعلة بالدرجة المقبولة والمرتفعة لدى المبحوثين.
4. في هذا الصدد، أظهرت النتائج أن "تطبيق القانون بشكل متوازن دون تمييز في التحقيق" كان بمستوى متوسط من وجهة نظر المبحوثين، حيث جاء الوزن النسبي لهذا التوازن وعدم التمييز بنسبة متوسطة بلغت (59.0%)، إضافة إلى أن مستوى اعتماد آليات تنفيذية فاعلة لتطبيق أحكام القانون على الجرائم الالكترونية جاء متوسطا بنسبة بلغت (63.7%).
5. أظهرت النتائج أن "مستوى فاعلية الجوانب القضائية" جاء متوسط التقدير أيضا، وبلغ المتوسط الحسابي (2.06) بانحراف معياري بلغ (0.435) وبوزن نسبي (68.7%)، وهي نسبة متوسطة التقدير.
6. كشفت النتائج أن "سير إجراءات التقاضي في الجرائم الالكترونية بسرعة ودون تعقيد" جاء بمستوى متوسط بلغ (64.3%)، ما يعني وجود تعقيدات في هذه الإجراءات، كما أظهرت النتائج أن إصدار الأحكام العادلة لدى المحاكم في القضايا المرتبطة بالجرائم الإلكترونية كان متوسطا بدرجة بلغت (64.7%).
7. كما بينت النتائج أن "المستوى العام لفاعلية جوانب حماية الحقوق والحريات" كان متوسطا، حيث بلغ (67.3%) وبمتوسط حسابي بلغ (2.02)، كما أن "مستوى موازنة القانون بين مكافحة الجريمة وصون حرية التعبير على الإنترنت" كان متوسطا بدرجة بلغت (61.0%).
8. أما فيما يتعلق بالتحديات القانونية والمؤسسية التي تواجه تطبيق القانون، فقد بينت النتائج أن أبرزها:
   - نقص الكوادر المتخصصة في الجرائم الإلكترونية وهو ما جاء بنسبة تقدير مرتفعة بلغت (88.7%).

المجلد الثالث
العدد السادس
سبتمبر 2025

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.82

- صعوبات في فهم وتطبيق النصوص المتخصصة بالجرائم الإلكترونية، وهو ما جاء بنسبة تقدير مرتفعة بلغت (87.0%).
- عدم وجود استراتيجية وطنية متكاملة لتطبيق القرار بقانون بشأن الجرائم الإلكترونية بفاعلية، وهو ما جاء بدرجة تقدير مرتفعة بلغت (86.7%).

9. أما أبرز الثغرات التشريعية والغموض القانوني في هذا القانون، فهي تتمثل فيما يأتي:

- أن القانون يحتوي على مصطلحات قانونية غير معرفة بدقة، وقد جاءت نسبة الموافقة من المبحوثين على هذه الثغرة مرتفعة بلغت (87.7%).
- أن القانون يفتقر إلى تعريف دقيق لبعض المفاهيم التقنية، وهو ما جاء بنسبة موافقة مرتفعة من المبحوثين بلغت (86.7%).
- أن بعض النصوص القانونية شاب صياغتها الغموض الذي يؤدي إلى تباين التفسير، وهو ما جاء بنسبة موافقة مرتفعة من المبحوثين بلغت (86.7%).
- أن القانون لا يغطي جميع أنواع الجرائم الإلكترونية المستجدة، وهو ما جاء بنسبة موافقة مرتفعة من المبحوثين بلغت (86.0%).

10. أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات إجابات المبحوثين حول مستوى فاعلية الجوانب التشريعية والإجرائية والتنفيذية في قانون الجرائم الالكترونية في فلسطين وفقا لمتغير الجنس، ووفقا لمتغير المستوى الدراسي للطلبة، ووفقا لمتغير سنوات الخبرة للأكاديميين. وأظهرت النتائج وجود فروق في الجوانب الإجرائية والتنفيذية وفقا لمتغير الصفة (طالب أو عضو هيئة تدريسية)، وكانت الفروق لصالح صفة طالب/ة على حساب صفة عضو هيئة تدريسية. فيما أظهرت النتائج عدم وجود فروق في الجانب التشريعي وفقا لمتغير الصفة.

المجلد الثالث
العدد السادس
سبتمبر 2025

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.82

ثانيا: التوصيات:

1- تحسين مستوى فاعلية الجوانب التشريعية في مكافحة الجرائم الإلكترونية من خلال ما يأتي:

- توصي الباحثة بتحديث نصوص القانون بشكل دوري لمواكبة التطور التقني المستمر في طبيعة وأساليب الجرائم الإلكترونية.
- توصي الباحثة بتوسيع تعريف الجرائم الإلكترونية ليشمل الأنماط المستحدثة مثل الذكاء الاصطناعي، والهجمات على قواعد البيانات الصحية، والعملات الرقمية.
- توصي الباحثة بإعادة النظر في العقوبات المنصوص عليها لتكون أكثر ردعا دون المساس بمبدأ التناسب بين الجريمة والعقوبة.

2- تحسين مستوى فاعلية الجوانب الإجرائية والتنفيذية في مكافحة الجرائم الإلكترونية من خلال ما يأتي:

- توصي الباحثة بإنشاء وحدات متخصصة داخل الأجهزة الأمنية والنيابة العامة والقضاء تكون مدربة ومؤهلة للتعامل مع الجرائم الإلكترونية.
- توصي الباحثة بوضع آليات واضحة ومحددة للتعاون الدولي في التحقيقات المتعلقة بالجرائم الإلكترونية العابرة للحدود.
- توصي الباحثة بإقرار آلية إلكترونية لتلقي البلاغات والشكاوى المتعلقة بالجرائم الإلكترونية تضمن السرية وسرعة الاستجابة.

3- ضمان حماية الحقوق والحريات ضمن قانون الجرائم الإلكترونية في فلسطين من خلال ما يأتي:

- توصي الباحثة بإدراج نصوص قانونية تضمن حماية حرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة ضمن الحدود القانونية والدستورية.
- توصي الباحثة بإنشاء هيئة رقابية مستقلة تشرف على تنفيذ القانون بما يضمن عدم استخدامه لتقييد الحقوق الأساسية للمواطنين.
- توصي الباحثة بإلزام الجهات المختصة بالحصول على إذن قضائي قبل تنفيذ أية إجراءات تتعلق بمراقبة أو تتبع الاتصالات الرقمية.

4- مواجهة التحديات القانونية والمؤسسية التي تواجه تطبيق قانون الجرائم الإلكترونية في فلسطين من خلال ما يأتي:

- توصي الباحثة بوضع خطة وطنية شاملة لمكافحة الجرائم الإلكترونية تشمل الجانب القانوني والمؤسسي والتقني والتوعوي.

المجلد الثالث
العدد السادس
سبتمبر 2025

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.82

- توصي الباحثة بتفعيل التنسيق والتكامل بين الجهات القضائية والأمنية والتشريعية والمؤسسات ذات العلاقة لتحقيق فاعلية أكبر في التطبيق.
- توصي الباحثة بتخصيص موارد مالية وتقنية مستدامة لدعم البنية التحتية الرقمية في المؤسسات المطبقة للقانون.

5- معالجة الثغرات التشريعية والغموض القانوني في قانون الجرائم الإلكترونية في فلسطين من خلال ما يأتي:

- توصي الباحثة بإعداد دليل تفسيري موحد لنصوص القانون لتسهيل الفهم والتطبيق القضائي المتسق.
- توصي الباحثة بعقد ورشات تشريعية تشاركية تضم قضاة ومحامين وخبراء تقنيين لصياغة تعديلات تشريعية تسد الثغرات القائمة.
- توصي الباحثة بتحسين الصياغة القانونية للابتعاد عن الغموض والتباين في تفسير بعض النصوص القانونية التي تحتوي على عبارات عامة أو فضفاضة لضمان الوضوح والدقة القانونية.

المجلد الثالث
العدد السادس
سبتمبر 2025

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.82

قائمة المصادر والمراجع

1. أبو زيتون، مأمون محمد سعيد؛ القضاة، مؤيد محمد علي. (2023). التنظيم الموضوعي لجرائم الدخول الإلكترونية سندا لقانون الجرائم الإلكترونية الأردني رقم 27 لسنة 2015: دراسة مقارنة. مجلة الحقوق، 47(2)، ص 394-441.
2. الجازي، جمال بركات. (2016). علاقة الخلفية الاجتماعية والمستوى المعرفي والتقني بمرتكبي الجرائم الإلكترونية في الأردن: دراسة اجتماعية (رسالة دكتوراه غير منشورة). الجامعة الأردنية، عمان.
3. جرادة، عبد القادر؛ براك، أحمد (2019). الجرائم الإلكترونية في التشريع الفلسطيني (الطبعة الأولى). عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.
4. حمارشة، محمد. (2023). الاشتراك الجرمي في الجرائم الإلكترونية في النظام الجزائي الفلسطيني (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة العربية الأمريكية – جنين.
5. الحناحنة، سيف نواف فالح. (2023). دراسة العوامل المؤثرة في ارتكاب الجرائم الإلكترونية في الأردن: دراسة نوعية (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة مؤتة، مؤتة
6. الدسوقي، منى محمد. (2022). جرائم تقنيات الذكاء الاصطناعي والشخصية القانونية الإلكترونية المستقلة: دراسة مقارنة .مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد 81، ص 1140-1222.
7. دولة فلسطين. (2018). قرار بقانون رقم (10) لسنة 2018 بشأن الجرائم الإلكترونية.
8. سرحان، شيماء (2024). الحق في حرية التعبير عن الرأي في ظل سريان قانون الجرائم الإلكترونية الأردني (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة مؤتة، مؤتة.
9. سعود، فهد (2019). عوامل ارتكاب الجريمة الإلكترونية وسبل مواجهتها: دراسة تحليلية في قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية الكويتي (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة مؤتة، مؤتة.
10. صبرة، إيمان (2020). الحقوق الإجرائية للمجني عليه في الجرائم الإلكترونية في التشريع الفلسطيني (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية، غزة.
11. طربيه، آلاء هاشم صالح (2021). أثر الجرائم المالية الإلكترونية على معايير الجودة الشاملة من وجهة نظر العاملين في البنوك الإسلامية الأردنية .مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، 5(14)، ص 1-24.
12. الطرمان، طارق. (2024). أنماط الجرائم الإلكترونية وتوزيعها الجغرافي: دراسة ميدانية لمدينة عمان (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة مؤتة، مؤتة.

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.82

13. العازمي، فيصل جعيلان العازمي. (2024). إشكالية الملاحقة الجزائية في الجرائم الإلكترونية .مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا، 2(39)، ص 760-845.
14. فرحات، نور الدين؛ عمري، عبد القادر. (2024). الطابع العابر للحدود للجرائم الإلكترونية وأثره على عمليات التحقيق الجنائي .مجلة أبحاث قانونية وسياسية، 90(90)، ص 669-676.
15. القهيوي، عمر محمود حمدان. (2023). إجراءات الاستدلال والتحقيق الابتدائي في الجرائم الإلكترونية (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الشرق الأوسط، عمان.
16. القهيوي، عمر محمود حمدان؛ اللوزي، أحمد محمد عبد الرحيم. (2023). إجراءات الاستدلال والتحقيق الابتدائي في الجرائم الإلكترونية (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الشرق الأوسط، عمان.
17. محامون من أجل العدالة. (2024). تقرير محامون من أجل العدالة السنوي حول الحقوق والحريات العامة في فلسطين.
18. المطيري، سعد فهد. (2023). مفهوم الجرائم الإلكترونية وسماتها .المجلة القانونية، 16(5)، ص 1235-1274.